

دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل للشركات The role of accounting disclosure in rationalizing investment and financing decisions for companies

د. زلاطو نعيمة^{1*} ، د. دانة أحمد²

¹ جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، zalatou.naima@cuniv-tissemsilt.dz

² جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، danatis1981@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/03/31 تاريخ القبول: 2022/07/02 تاريخ النشر: 2022/09/01

The principle of disclosure is linked to the emergence of joint stock companies and their obligation to publish their financial statements periodically, so that the management of these companies submit to their investors, shareholders and lenders, a report on the results of their business, their financial position and their internal and external financial flows, for the purpose of disclosing the material information that occurred during the period. In this research, we discuss the definition and nature of disclosure, clarifying the importance of disclosure and transparency in the financial statements, while highlighting the role played by accounting disclosure in rationalizing investment and financing decisions by users of financial statements.

Keywords: accounting disclosure; Financial Statements ; financial flows; Rationalizing investment decisions.

JEL Classification: Z; Z1; Z19

مستخلص:

ارتبط مبدأ الإفصاح بظهور الشركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية دوريا ، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى مستثمريها من مساهمين ومقرضين تقريراً عن نتائج أعمالها ومركزها المالي والتدفقات المالية الداخلية والخارجية لها ، بغرض الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة . نتناول في هذا البحث تعريف الإفصاح وطبيعته ، توضيح أهمية الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية، مع إبراز الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل من قبل مستخدمي القوائم المالية .

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي؛ قوائم مالية ؛ تدفقات مالية؛ ترشيد قرارات الاستثمار.

تصنيفات JEL: Z ; Z1 ; Z19

Abstract :

مقدمة

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار و التمويل ، ونظراً للاهتمام المتزايد لأصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة حول أهمية الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها (الملحم، 2003). لذلك يظهر دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم وأهمية الأدوات المالية وأدائها في الأسواق المالية بغرض توفير معلومات محددة بغرض استخدامها، والسياسات المحاسبية الملائمة والمخاطر المترتبة بها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر، ودور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات التي تساعد المستثمرين في هذا الشأن (الجابر، 1999) ونظراً لأن مبدأ الإفصاح يتطلب إظهار البيانات والمعلومات المحاسبية الضرورية الشاملة لتحقيق الفائدة المرجوة لمستخدميها، فالإفصاح مصطلح نسبي يقتضي ألا يتم النظر إلى القوائم المالية كهدف في حد ذاته إنما هو وسيلة المساعدة لكافة الأطراف لاتخاذ القرارات المختلفة (خالد، 2002) ولتحقيق هذه الأهداف لابد من توفير كافة المعلومات المهمة و الملائمة لاحتياجات جميع الفئات التي تستخدمها من مستثمرين ومساهمين والأطراف الأخرى وضرورة تطبيق المعيار الدولي للإفصاح المحاسبي على الشركات المساهمة وعدم إخفاء المعلومات ونشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته (حسين، 2003). من جهة أخرى تمثل المعلومات المحاسبية أحد أهم الأدوات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون وهم بصدد توجيه مدخراتهم إلي شركات الاستثمار، ولا تحقق المعلومات المحاسبية هذا الدور المحوري إذا ما كانت كامنة لا تخرج لحيز الإفصاح الكافي والإعلان عنها لكافة أطراف منظومة الاستثمار على أساس من التكافؤ، حتى لا تستغل من قبل البعض في تحقيق أرباح غير عادية نتيجة إتاحة هذه المعلومات للبعض، في حين يتم حجبا عن البعض الآخر ، مما يحدث فجوة معلوماتية تؤثر سلباً على مناخ الثقة الذي يمثل البيئة الحاضنة للمحافظ الاستثمارية، لذلك فإن الإفصاح المحاسبي يمثل حجر الزاوية في تلبية احتياجات متخذي القرارات على اختلاف فئاتهم في منظومة إدارة شركات الاستثمار، وتمثل القوائم المالية التي تعدها الشركات و المنشآت محور الإفصاح المحاسبي وبقدر ما يتوافر لهذه القوائم المالية من متطلبات الإفصاح المحاسبي، بقدر ما تتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات لمستخدمي هذه القوائم المالية. لذلك فإن هناك ثمة علاقة طردية بين زيادة حجم الإفصاح في القوائم والتقارير

المالية من جهة والمعلومات والبيانات التي تعكسها تلك القوائم من جهة أخرى. ومن المؤكد أن هناك اختلاف في احتياجات الفئات المختلفة من المستثمرين والمحللين الماليين، المحللين الفنيين وإدارة الشركة، فيما يتعلق باحتياجاتهم من المعلومات المحاسبية عن محافظ الاستثمار مما ينعكس على ترشيد قرارات المستثمرين الحاليين والمترقبين، وكذلك توفير المؤشرات الموضوعية للمحللين الماليين، وعلى ذلك فإن شركات الاستثمار يجب أن تلتزم بالضوابط التي يحددها قانون سوق المال فيما يتعلق بتطبيق النماذج التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال مثل نموذج قائمة المركز المالي، نموذج قائمة الدخل، وكذلك كيفية معالجة الأرباح الرأسمالية، وطرق التقييم الدوري لأصول الشركة، والإفصاح عن السياسات الاستثمارية لتلك الشركات كذلك العمل والالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وعلى ذلك فإن توفير المعلومات المحاسبية بمراعاة هذه الاعتبارات الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لشركات الاستثمار من شأنه تحسين منفعة المعلومات المحاسبية. لقد اتضحت الأهمية البالغة التي تكتسبها هاته الدراسة وفق رؤية محاسبية لمختلف آراء المحللين الماليين ومحللين فنيين وإداريون ومدققو حسابات، و أكاديميون الذين تعرضوا لمثل هذا الموضوع الذي يعالج التساؤل التالي: ما هو الدور الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار والتمويل للشركة؟

1- مدخل إلى الإفصاح المحاسبي

كانت الدراسات المحاسبية منذ بداية القرن 21 تركز على وظيفة القياس المحاسبي بصرف النظر عن من يستخدم المعلومات المحاسبية أو كيفية استخدامها، ثم اتجهت هذه الدراسات منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين إلى التركيز على وظيفة الإفصاح المحاسبي باعتباره إحدى شقي الوظيفة المحاسبية. يعد الإفصاح المحاسبي من أهم الموضوعات المثيرة للجدل في الوسط المهني، سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة وبين مراجعي الحسابات من جهة، وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى.

1-1 مفهوم الإفصاح وطبيعته

لقد تعددت وجهات النظر حول مفهوم الإفصاح المحاسبي فقد عرفه البعض بأنه الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية. كما أن الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى. وعرف أيضا بأنه " عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المنشأة

على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها. كما يعني إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية في المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة وكذلك يعني شمول التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية. فالإفصاح هو تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات، (حمام 2009) لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد (رضوان، 1998). كذلك عرف " بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية " بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية ، تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية (حسين خ.، 2003) . وعرف (الصبان، 1997) الإفصاح بأنه المقياس غير الملموس لقياس مدى كفاية البيانات الإيضاحية والتكميلية في القوائم المالية. ويرى (أحمد، 1993) بأن الإفصاح هو عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة (واخرون، 2000) ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو قوائم إضافية ، وتتضمن القوائم المالية في ظل الإصدارات المحاسبية الجارية ، قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى قائمة الأرباح المحتجزة أو قائمة التغيرات في حقوق المساهمين. كما عرف الإفصاح المحاسبي أيضا بأنه إظهار كافة المعلومات التي تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون أي لبس أو تضليل (مطرو، 1996). ويرى (خالد، 2002) بأن الإفصاح عبارة عن المعلومات التي توصلت إليها الشركة بشكل تقارير وقوائم ، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها هي أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة لكل من يقوم بالاستفادة من التقارير من أجل الدقة في اتخاذ القرارات. وبين (مدحت، 2006) بأن الإفصاح:

1- هو الأداة التي تفسر القوائم المالية وتخبر عما تحتويه.

2- هو المدخل الأخلاقي لمهنتي المحاسبة والمراجعة.

3- هو أحد أركان القوائم المالية.

ويعتبر الإفصاح المحاسبي من المفاهيم المحاسبية الأساسية لأنه من خلاله يتم توصيل النتائج العمليات المالية للمنشأة إلى مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، والجدير بالذكر أنه لا

يوجد اتفاق حول مقدار ونوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها لذا فقد تم تصنيف الإفصاح المحاسبي من عدة زوايا أهمها: (أمين 2011)

أ. زاوية درجة الالتزام بالإفصاح:

- إفصاح إجباري: يتم بإصدار المعايير المحاسبية التي يجب أن تتبع عند إعداد القوائم المالية، وتحدد المعلومات المحاسبية التي يجب أن تفصح عنها المنشأة للمستثمرين.
- إفصاح اختياري: يتم عن طريق الإفصاح الذاتي للمنشأة عن كافة المعلومات للمستثمرين، بدون وجود مطلب قانوني.

ب. زاوية مقدار الإفصاح:

- إفصاح كافي: يعني توفير الحد الأدنى من المعلومات في القوائم والتقارير المالية لمتخذي القرارات بما يمكنهم من اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- إفصاح عادل: يركز على تقديم المعلومات التي تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية على قدم المساواة وبالتالي ينطوي هذا النوع من الإفصاح على جانب أخلاقي.
- إفصاح كامل: يعني توفير كافة المعلومات والإيضاحات في القوائم المالية لمتخذي القرارات في ظل مفهوم الأهمية النسبية بحيث يمكن إدراك أن عدم توفير معلومات وإيضاحات معينة قد تحدث ضرراً بالغاً بمن يعتمد عليها في اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

2-1 نشأة الإفصاح المحاسبي

ظهرت أهمية مبدأ الإفصاح مع ظهور الشركات المساهمة وإلزام قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعية العمومية (يوسف، 2002) وكان لتعدد الأطراف المستفيدة من الشركة وبخاصة كثرة عدد المساهمين وتوكلهم الإدارة بتسيير نشاط الشركة دور عظيم في نشوء الإفصاح الذي تمثل في البداية في الإعلان عن ميزانية الشركة التي تلخص مركزها المالي في فترة معينة غالباً ما تكون نهاية السنة المالية بحيث يثبت فيها حساب رأس المال ولم تسمح القوانين لجميع الناس بمراجعة الحسابات الخاصة بالشركة مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى شخص يقوم بعملية التحقق من كفاءة استخدام الأموال التي تقوم باستثمارها في تلك الشركات ويتم ذلك عن طريق مدقق الحسابات الذي يجب أن يكون شخص محايد (المطارنة، 2006). نتيجة هذا الوضع أخذت المنظمات المهنية المحاسبية الصغيرة تتحد مع بعضها بعضاً لتشكيل منظمات قوية تفرض وجودها على الدولة والمجتمع المالي وتلعب دوراً هاماً في توجيه العمل وزيادة الوعي المحاسبي للمجتمع المالي

ومحاولة توحيد الممارسة الجارية ووضع الضوابط للسلوك المهني حيث أصبح المحاسب يعتمد على توصيات مهنته لدى معالجته لأية مشكلة تقابله في الحياة العملية دون الاكتفاء بتعليمات الإدارة التي يعمل موظفًا لديها ومع اتساع قاعدة المجتمع المالي المستفيد من التقارير والقوائم المالية اشتدت المطالبة بضرورة وجود مبادئ محاسبية تضمن وجود تقارير محاسبية قابلة للمقارنة بين قوائم الشركات المختلفة لتضمن لهذا المجتمع العريض إمكانية اتخاذ القرارات وقد أصبحت قضية المبادئ المحاسبية قضية قومية في أمريكا تهز مصالح المجتمع المالي وتنازل تركيزًا خاصًا في الصحافة المالية واهتمامًا من قبل الدولة عن طريق لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية (المامون، 2008). وأثر تفاقم أزمة الكساد الكبير سعت الهيئات المحاسبية المهنية خلال الفترة 1933 - 1937 إلى البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة عمومًا تكون أساسًا للإفصاح المحاسبي من التركيز خصوصًا على مبدأ الإفصاح الكامل فمنذ عام 1933، أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين هما مبدأ الإفصاح الشامل أو الكلام، ومبدأ الثبات في إتباع النسق الواحد وما زال هذان المبدأان يمثلان حتى اليوم مركزًا محوريًا ضمن مجموعة المبادئ المحاسبية، كما أن لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية منذ تأسست في عام 1934 وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البوصة بمراجعة الإفصاح الشامل ولدى توسع مضمون الإفصاح تدريجيًا فلقد أضيفت إلى قائمتي الدخل وقائمة المركز المالي قائمتان جديدتان وهما قائمة التدفقات النقدية للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالنقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين، للإفصاح من التغيرات في حقوق المساهمين وذلك عام 1987، في الولايات المتحدة تبعها إصدار معايير دولية للإفصاح عن تلك القوائم (رضوان، 1998).

1-3 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح المحاسبي على المقومات الرئيسية التالية: (مطر 2003)

-المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: إن تحديد الفئة المستخدمة للمعلومات المحاسبية تسمح بمعرفة الخواص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواء من حيث المحتوى أو من حيث شكل وطريقة العرض، وبالتالي ينبغي إعداد تقارير مالية في ظل فرضية وجود مستويات مختلفة الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية، لهذا حدد AICPA هوية المستخدم المستهدف لهذه المعلومات، والمتمثل في مجموعة الفئات التي يحتمل استخدامها للتقارير المالية مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والملاك المحتملين، والدائنين، وقد بني موقفه هذا على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض، بحيث يلبي احتياجات جميع المستخدمين.

-تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية: ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية ملاءمتها، بحيث تعد معلومة ملائمة لمستخدم ما إذا كان من الممكن الاستفادة منها في غرض معين.

-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها فيما يتم تضمينه من معلومات في القوائم المالية، والملاحظات والملاحق، ومن المفاهيم التي تشكل قيوداً على نطاق الإفصاح المحاسبي نجد مفهوم الأهمية النسبية، ومفهوم التكلفة التاريخية، ومفهوم الحيطة والحذر، فإتباع مبدأ التكلفة التاريخية في فترات يسودها التضخم الاقتصادي؛ يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية عرضة للتساؤل والشك، كما أن مفهوم الأهمية النسبية قد تؤدي إلى دمج بنود قد تكون مهمة من وجهة نظر مستخدميها، إضافة إلى أنه قد ينشأ تفاوت ملحوظ واختلاف في تقديرات المحاسبين لدى تطبيقهم لمفهوم الحيطة والحذر، إذ يترتب عنها آثار متفاوتة على المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، لذا فعدم وجود أساس لتعريف هذه المفاهيم ينجم عنه تفاوت ملحوظ في تطبيقها من قبل المحاسبين، فتترتب عليه آثار متفاوتة على المعلومات (سواء كانت كمية أو غير كمية)، التي يتم الإفصاح عنها، وبالتالي فإنه من الضروري ترجيح خاصية الملائمة على حساب الخواص الأخرى، باعتبارها معيار رئيسي يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المحاسبي.

- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية نجد منها:

-القوائم المالية الأساسية.

-التوضيح بين قوسين.

-الملاحظات.

-بنود مقابلة ومتصلة.

-القوائم والجدول المرفقة.

-تقرير المراجع.

-المعلومات الإضافية التي تقدمها الإدارة.

-توقيت الإفصاح عن المعلومات: يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد، وعرض، وتقديم المعلومات لمستخدميها؛ بمعنى أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات الملائمة في الوقت المناسب مع مراعاة عامل الدقة، ولقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية APB في البيان رقم 11 ، على أهمية عنصر التوقيت في الإفصاح (العلول 2005)، كما تجدر

الإشارة إلى أن الإفصاح الإلكتروني يساعد على نشر المعلومات في التوقيت المناسب مع سهولة الوصول إليها.

4-1 أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تؤثر على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية ، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها (مطر، 1993). كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية. هذا وتعدد طرق الإفصاح في التقارير المالية كالتالي: (زيد 2005)

1- أن يتم عرض المعلومات المالية بطرق يسهل فهمها.

2- أن يتم ترتيب المعلومات المالية بصورة منتظمة ومرتبطة ومنطقية حتى تسهل قراءتها.

3- إظهار جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصول إليه حتى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الاستفادة منها.

هناك العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها للإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي:

-القوائم المالية الأساسية.

-القوائم والكشوف الملحقه.

-الملاحظات والإيضاحات المتممة.

-تقرير مدقق الحسابات.

-نائب رئيس مجلس الإدارة.

-الرسوم البيانية والإحصائية.

2- أهمية الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية

إن المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية عبارة عن مجموعة من القوائم المالية ومن أهمها ما يلي: (الشلتوني 2005)

❖ قائمة الدخل .

❖ قائمة المركز المالي .

❖ قائمة التغير في حقوق الملكية .

❖ قائمة التدفق النقدي.

1- قائمة الدخل

هي قائمة المكاسب كما يطلق عليها البعض أحياناً التي تعبر عن مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة، وتستخدم هذه القائمة لتحديد ربحية المنشأة، وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديرياً تقريباً، وذلك لأن قياس الدخل في المحاسبة هو انعكاس للعديد من الافتراضات والمبادئ (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل افتراض الدورية ومبدأ الاعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة (كيسو، وويجانت، 1999) وعليه يمكن القول أن قائمة الدخل هي عبارة عن أداة لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحديد صافي الدخل أو الخسارة بطريقة مبسطة وواضحة (جعفر، 2003). إن الهدف من إعداد قائمة الدخل هو إظهار صافي نتيجة النشاط في آخر الفترة المالية سواء كان صافي ربح، أو صافي خسارة، فهي إذاً تهدف إلى معرفة وقياس مدى نجاح المشروع خلال فترة معينة (عادة سنة أو نصف سنة) في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح (الدهراوي، وهلال، 1999) وعليه يمكننا القول أن قائمة الدخل تهدف إلى:

1. تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها.
2. تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها.
3. تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف، والمستثمرين (جربوع، وحلس، 2001)

1-1 محتويات قائمة الدخل

رغم تعدد أشكال قائمة الدخل لكنها في غالباً ما تحتوي على كل أو بعض العناصر التالية:

(الشلتوني، 2005)

1. صافي المبيعات.
2. تكلفة المبيعات.
3. مجمل الربح.
4. مصاريف إدارة الأعمال.
5. صافي الدخل من النشاط العادي.
6. المصاريف الأخرى، والإيرادات الأخرى.
7. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب.
8. مخصص الضرائب.
9. صافي الدخل السنوي قبل الضرائب
10. العناصر غير المتكررة سواء كانت إيرادات، أو مصروفات (جعفر، 2003)

2- قائمة المركز المالي

هي قائمة توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنها، وحق الملاك على صافي أصول المنشأة، حيث يتمثل المركز المالي للمنشأة في مالها من أصول وما عليها من خصوم أو التزامات تجاه الآخرين، وذلك في اللحظة الأخيرة من الفترة المالية المنتهية (جعفر، 2003) وتعد هذه القائمة بعد إعداد الحسابات الختامية ومعرفة صافي نتيجة النشاط من ربح أو خسارة، وهي تتضمن جميع الحسابات التي لم تزل مفتوحة في الحسابات الختامية أي التي لم تقفل بعد، وللميزانية جانبان، الأول ويسمى الجانب الأيمن وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بأصول المنشأة وحقوقها على الآخرين، والثاني ويسمى الجانب الأيسر وتندرج فيه كافة البنود الخاصة بخصوم المنشأة والتزاماتها تجاه الآخرين، تهدف قائمة المركز المالي إلى بيان وتصوير المركز الاقتصادي أو المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة معينة (جربوع، وحلس، 2001).

1-2 محتويات قائمة المركز المالي

معظم ميزانيات المنشآت سواء كانت التجارية منها أو الصناعية يتم تصنيفها كما يلي:
أولاً: جانب الأصول: وهو الجانب الذي يمثل البنود التي استمرت أموال المنشأة فيها بالشراء أو البيع أو الاستثمار أو غيرها، وهي تتكون مما يلي:

1. الأصول الثابتة.
2. الأصول المتداولة.
3. الأصول المتنوعة الأخرى.

ثانياً: جانب الخصوم: وينقسم إلى قسمين: (الشلتوني، 2005)

القسم الأول: يمثل الالتزامات الداخلية على المنشأة ويمثلها رأس المال وهو حقوق أصحاب المنشأة على المنشأة نفسها بصفتها المعنوية المستقلة، وهو عبارة عن رأس المال المدفوع مضافاً إليه الأرباح المحققة والإضافات إلى رأس المال الأصلي، أو مطروحاً منه الخسائر والمسحوبات من رأس المال الأصل.

أما القسم الثاني: فهو الالتزامات الخارجية على المنشأة للغير من خارج المنشأة. وهي تتكون عادة مما يلي (جعفر، 2003)

1. خصوم طويلة الأجل (أو الخصوم الثابتة)
2. خصوم قصيرة الأجل.
3. الخصوم الدائنة الأخرى.

3- قائمة التغير في حقوق الملكية

هي حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة المركز المالي، ولكن مع تعدد مصادر التغير في حقوق الملكية، توجب تخصيص قائمة منفردة لتوضيح مسببات هذا التغير ومصادره. الهدف من إعداد قائمة التغير في حقوق الملكية هو تقديم معلومات مفيدة عن مصادر التغير في عناصر المركز المالي. تنبع أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية من ربطها لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فتفصح عن التغير الناجم عن قائمة الدخل متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود حقوق الملكية من أول الدورة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في آخر الدورة؛ لذلك فإن قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي نوع من قوائم التدفقات (حنان، 2003)

1-3 محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية (الثلثوني، 2005)

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية مما يلي:

1. التغيرات في رأس المال المدفوع.

2. التغيرات في الأرباح المحتجزة.

3. التغيرات في رأس المال المحتسب.

أولاً. التغيرات في رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني، والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص ورأس المال الإضافي، والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة،* وتشمل التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالاستثمارات الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو عينية أو تسديد لبعض التزامات المنشأة، كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزانة.

ثانياً. التغيرات في الأرباح المحتجزة: إن التغيرات في هذا القسم من حقوق الملكية يعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي:

○ رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة.

○ توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة.

○ صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

علماً أن توزيعات الأرباح تتم إما نقداً أو عيناً، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية.

* تعتبر أسهم الخزينة من العناصر السالبة التي تؤدي إلى تخفيض رأس المال.

ثالثاً. التغيرات في رأس المال المحتسب: أهم مصادر التغير:

إن أهم مصادر التغير هنا هي:

- مكاسب أو خسائر إعادة التقدير.
- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.
- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

4- قائمة التدفقات النقدية:

نظراً للقصور في القوائم المالية سابقة الذكر في عرض الملخص التفصيلي لكلٍ من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية فقد طالب المعيار 90 لعام 1987 (حنان، 2003) بقائمة مالية جديدة (FASB هيئة معايير المحاسبة المالية، Financial Accounting Standards Board) وهي قائمة التدفقات النقدية، والغرض الرئيسي منها هو توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية (كيسو، وويجانت، 1999) وتقرر هذه القائمة عما يلي:

1. الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة.

2. صفاتها الاستثمارية.

3. صفاتها التمويلية.

4. صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

-الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية: (الشلتوني، نفس المرجع السابق 2005)

أكد تقرير مجموعة العمل لدراسة أهداف التقارير المالية الصادر عام 1973 المعروف التابعة للمعهد الأمريكي TRUEBLOOD COMMITTEE باسم تقرير لجنة تروبلود على أن " من أهداف القوائم المالية تقديم معلومات مفيدة (AICPA، American Institute of Certified Public Accountants) للمحاسبين القانونيين من حيث المبلغ CASH FLOWS للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ وتقييم التدفقات النقدية. أكدت أيضاً في أول بيان لها البيان رقم FASB والتوقيت ونسبية عدم التأكد، كما أن عام 1987 أكدت على أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو تقدير مقدار SFAC (قائمة مجلس مبادئ المحاسبة) وتوقيت درجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية، لذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى:

1. تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية في المستقبل.

2. تقييم قدرة المنشأة على سداد الديون ومدى توفير السيولة اللازمة لذلك.

3. تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمنشأة.
4. تقييم الجوانب النقدية وغير النقدية لعمليات الاستثمار والتمويل وقدرة المنشأة على التحكم في توقيت التدفقات ومدى ملاءمتها مع الظروف والمتغيرات.
5. تعزيز القدرة على عقد المقارنات مع أداء المنشآت المماثلة حيث إن القائمة تستبعد أثر استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس المعاملات.
6. تستخدم كأساس لتقييم دقة التخطيط المالي لأداء المنشأة من حيث مقارنة التقديرات بالواقع الفعلي، وتقييم العلاقة بين الربحية وصافي التدفقات النقدية، وتقييم آثار التغيرات في الأسعار.

1-4 أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تبرز أهمية قائمة التدفقات النقدية من حيث أنها تقدم معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدام الأموال، والتي تعرضها كل من قائمة الدخل وقائمة الميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة ، ACCRUAL BASIS بصورة مختزلة جداً، إذ إن تلك القوائم تعد على أساس الاستحقاق ولكن لا تعرض أي من القوائم السابقة منفردة أو مجتمعة.

2-4 محتويات قائمة التدفقات النقدية

من الواضح أن تحقيق الأهداف السابقة يتطلب الأخذ بمفهوم النقدية الداخلة والخارجة، فإعداد القائمة يجب أن يكون على أساس مفهوم النقدية وما في حكمها، أي يشمل النقدية إضافة إلى أية أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية حاضرة مثل: أوراق القبض والمدينين وأية استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها ببسر إلى نقدية، عموماً يشترط أن لا تزيد مدة استحقاق العناصر في قياس التدفقات النقدية فكلما كانت فترة الاستحقاق قصيرة، كلما انخفض أثر التقلبات في سعر الفائدة على القيمة النقدية للعنصر، وفي جميع الأحوال يتوجب على الوحدة المحاسبية الإفصاح عن السياسات التي اتبعتها في تحديد العناصر التي تعتبر في حكم النقدية.

1-2 أهمية الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية

ترجع أهمية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للدور الذي يلعبه في توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات من خلال عدة نقاط أهمها ما يلي :

- أنها تفصح عن متغيرات ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف؛
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية للمساهمين في بيان مدى جناح الإدارة؛
- تقديم المعلومات الحقيقية والواضحة حول العمليات والأحداث المالية التي تساهم في تحسين وظيفة التنبؤ (فرج، 2007)

-مساعدة المستثمر في الأوراق المالية في تفهم العوائد و المخاطر الناجمة عن قرار الاستثمار فيها .وتتضح أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) وهي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول الى المعلومات المهمة حول المؤسسة ، وبالتالي تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة من طرف المحاسبين وجميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة ، ويعني في ذلك توفير كافة المعلومات والبيانات لمختلف مستخدميها (سفير، 2009)بالإضافة إلى زيادة الثقة في القوائم المالية من خلال مراجعتها بواسطة طرف خارجي محايد، وهو بالضبط من ساهم بشكل واضح في ظهور موضوع الإفصاح وزيادة أهميته (عمارة ياسمينه، 2018).

3- دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل

إن الغرض الأساسي من الإفصاح هو أن تحتوي القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية على توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة بالاعتماد على هذه القوائم المالية(بهجت، ويماني، 1995) ، أي أنه ليس من المهم الإفصاح فقط عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات فائدة للمستخدمين يعتمد عليها في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل.

3-1 تعريف مستخدمي القوائم المالية

3-1-1 المستثمرون الحاليون والمتوقعون : وهم مقدمي رأس المال الحاليين بالإضافة إلى أولئك الذين يفكرون جدياً في الأمر، ولديهم القدرة على ذلك وهذه الفئة تشمل: غالباً رجال الأعمال أو الشركات الأخرى أو أي جهة لديها فائض من المال ترغب في استثماره في المنشأة، وهم يعتمدون على التقارير المالية كمصدر أساسي للمعلومات، ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن الإبقاء أو بيع استثماراتهم في المنشأة أو ببساطة الاستثمار أو عدم الاستثمار. وبالتالي يركزون على المخاطر الضمنية والعائد المتوقع حالياً والمتوقع تحققه مستقبلياً ومعلومات عن توزيع الأرباح ومعدلات النمو ومدى قدرة الشركة على الاستمرار والمنافسة في السوق وقرارات مجلس الإدارة وغيرها من الأمور التي يريدون أن توفرها لهم التقارير المالية.

3-1-2 دائنون الشركات :وتشمل: دائني المنشأة من المقرضين العاديين كالمصارف أو حملة السندات أو صناديق التنمية أو المؤسسات المالية الأخرى غير الهادفة للربح، وهؤلاء يعتمدون على التقارير المالية في اتخاذ قرارات الائتمان أو الإقراض أو شراء سندات سواء في الأجل الطويل أو المتوسط أو القصير. ويهتم هذا القطاع بتوفر المعلومات التي تساعد في معرفة ما إذا كانت

قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف يتم دفعها في تواريخ الاستحقاق، وبالتالي فهم يركزون على الضمانات التي توفرها المنشأة على القروض والسندات ومعرفة ما إذا كانت الشركة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في تواريخ استحقاقها

3-1-3 إدارة المنشأة: على الرغم من أن إدارة المنشأة هي التي تقوم بإعداد التقارير المالية إلا أنها تعتبر أحد أكثر الفئات استخداماً لها باعتبارها أحد مصادر المعلومات اللازمة للحصول على مؤشرات الكفاءة والفاعلية ولعمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء وإعداد الموازنات الخاصة بالمستقبل (الشلتوني، 2005)

4-1-3 الموردون والعملاء: يهتم هذين القطاعين بالحصول على معلومات تمكنهم من اتخاذ قرار بشأن استمرار أو عدم استمرار تعاملهم مع المنشأة، وبالتالي فهم يستخدمون التقارير المالية في دراسة قدرة المنشأة على الاستمرارية ويركزون على هذه المعلومات بدرجة أكبر عند وجود تعاملات طويلة الأجل بينهم وبين المنشأة، ولكن أغلب الموردون يهتمون بالمنشأة على مدى أقصر من المقرضين. الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية رب العمل، كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار ودفع مكافآتهم وتعويضاتهم.

5-1-3 الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة: تتنوع هذه الدوائر والمؤسسات وبالتالي تتنوع استخداماتها للتقارير المالية:

⊕ وزارة المالية ودوائر الضرائب والضريبة المضافة والجمارك التي تهتم بالمعلومات التي تمكنهم من التقدير الضريبي، أو وضع السياسات الضريبية وفحص مدى الالتزام بقانون ضريبة الدخل.

⊕ سلطة النقد تطلع على التقارير المالية للبنوك لأغراض الرقابة والإشراف عليها وفحص مدى التزامها باللوائح والقوانين ذات العلاقة مثل قانون المصارف.

⊕ دائرة الإحصاء المركزية تطلع على التقارير المالية لأغراض الإحصاءات العامة وإعداد ميزان المدفوعات وإحصاءات الدخل القومي وغيرها من الاحتياجات.

⊕ وزارة التخطيط تحتاج المعلومات التي يمكن استخدامها في التخطيط الشامل والتنمية المستدامة ومساهمة المنشأة أو القطاع في الاقتصاد الوطني ممثلاً بالقيمة المضافة.

⊕ أسواق المال والبورصات العالمية والمحلية تدرس التقارير المالية بعناية لتستطيع قبول أو عدم قبول تداول الأوراق المالية للشركات فيها، بناء على الكثير من المعايير التي تتطلبها والتي تحاول من خلالها توخي أعلى حد من الشفافية.

⊕ غرف التجارة والصناعة واتحادات أرباب العمل لاستخدامه في الترويج للاقتصاد الوطني وتبادل المعلومات.

⊕ مكاتب ومراكز الأبحاث والباحثين لاستخدامها في أغراض البحث العلمي .

يوجد خصائص لمستخدمي القوائم المالية

والتي يمكن تلخيصها كالتالي: (عبد الله، 1995)

1. المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية هم من خارج الشركة.
2. لديهم القدرة أو سلطة محدودة للحصول على المعلومات التي يرغبون الحصول عليها.
3. من أهم الفئات المستثمرون الحاليون أو المرتقبون والدائنون الشركات.
4. يمكن أن يتسع مفهوم المستخدمين ليشمل المواطنين جميعاً في بعض الحالات لا سيما في تلك الأحوال التي يكون أداء الشركة مؤثراً على الاقتصاد القومي بشكل واضح.
5. القوائم المالية معدة بافتراض أن مستخدميها على إلمام بالمفاهيم الأساسية لمحاسبة المالية والعلاقات التجارية والاقتصادية.
6. أن القوائم المالية معدة لأولئك المستخدمين الذين يهمهم تقدير قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية لمصالحهم.

2-3 دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار والتمويل

يتمثل دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار والتمويل من خلال توفير المعلومات الملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة، وذلك لمساعدة المستثمرين والدائنين، وغيرهم في تحليلهم للتدفقات النقدية (كيسو، وويجانت، 1999) . إن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات للمستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة من دائنين وبنوك "مقرضين" حول:

⊕ تقييم قدرة الشركة على تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة مستقبلاً .

⊕ تقييم قدرة شركة على الوفاء بالتزاماتها وسداد التوزيعات للمستثمرين.

⊕ تحديد احتياجات محفظة الأوراق المالية من التمويل الخارجي .

⊕ تقييم قرارات إدارة الشركة.

وعلي ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية توضح أثر الأنشطة الاستثمارية والتمويلية علي التدفقات النقدية للشركة خلال فترة معينة. وتشمل الأنشطة الاستثمارية كافة العمليات التي قد تدخل

في تحديد صافي الربح أو صافي الخسارة والتي ينتج عنها تدفقات نقدية داخلية أو تدفقات نقدية خارجة ، مثل النقدية المحصلة من بيع الأوراق المالية ، مثل شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية " السندات " ، ووثائق البنوك، وفروق تقييم العملة الأجنبية الناجمة عن بيع عملات أجنبية بقيمة سوقية أعلى. أما الأنشطة التمويلية فهي تتضمن العمليات المتعلقة برأس المال سواء انعكس ذلك على تدفقات نقدية داخلية مثل إصدار سندات ، وأوراق مالية طويلة الأجل، وزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم، كذلك تتضمن التدفقات النقدية الخارجة، شراء المنظمة أو الشركة لأسهمها " أسهم خزينة "، سداد قيمة الأسهم ، التوزيعات النقدية على حملة الأسهم... الخ. إن المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها المستثمرون الحاليين أو المرتقبين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية يكون من خلال المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية التي تعدها المنشأة. وتتلور أهمية هذه القوائم المالية في الآتي:

1. توفير المعلومات المحاسبية عن المركز المالي لشركات الاستثمار والتي تعكسها الميزانية، وكذلك توفير المعلومات المتعلقة بنتيجة نشاط تلك الشركات التي تعكسها قائمة الدخل، مما يعكس مدى قدرة هاته الشركات علي التوسع في استثماراتها أو زيادة أرباحها في المستقبل.
2. توفير المعلومات المحاسبية من خلال حساب توزيع الأرباح و الخسائر، وهو ما يوضح للمستثمرين نتيجة استثمار أموالهم لدي شركة، وهو ما يمثل تقييما لأداء تلك الشركات عند استخدام الموارد التي أودعت من المستثمرين لديها.
3. توفير المعلومات المحاسبية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن مجموع الأنشطة الاستثمارية والتمويلية للمنشأة.
4. استخدام أساليب التحليل المالي والمحاسبي وذلك لتقدير مدي تحقيق الكفاءة والفعالية لإدارة الشركة، وتقدير درجة الخطر المتعلقة بمحفظة الاستثمار " محفظة الأوراق المالية".

الخلاصة

مما تقدم نستخلص بأن:

1. الإفصاح المحاسبي هو الإفصاح عن جميع المعلومات والبيانات المالية اللازمة لجميع الفئات التي تستخدمها، والتي يتم نشرها من خلال القوائم المالية أو في الملاحظات الملحق بها ، وكذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة وعن أي تغير طرأ عليها،

وذلك من أجل الاستفادة منها لتساعد الجهات المستخدمة والمستفيدة لها باتخاذ القرارات المناسبة وتحقيق الأهداف المرجوة.

2. الفائدة المتوخاة من إفصاح المحاسبي تتمثل في المصدقية والثقة من قبل المساهمين والذي بدوره يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلي للمعلومات، وباتخاذ القرار الرشيد وبالتالي يعزز المكانة في السوق المالي و البورصات والمنافسة والاستمرارية .

3. أهداف الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية تكمن في مدى توافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها، و التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ، وأن تكون المعلومات خالية من الغش والخداع، و أن يكون تقديمها في المواعيد المحددة ليتم نشرها حتى تتم الاستفادة منها جميع الجهات المعنية سواء مستثمرين أو جهات رقابية أو حكومية.

4. الإفصاح المحاسبي هو وسيلة إخبارية في اتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع الطرق والأساليب والسياسات محاسبية التي تؤدي إلى إفصاح المعلومات المحاسبية المعروضة عن الأوضاع المالية الحقيقة للمؤسسة.

5. الإفصاح المحاسبي يساعد في الحصول على الحجم الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، وبالشكل الذي يمكن المستثمرين من فهمها لأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة.

6. إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها، من بين المؤشرات التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها في تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة من اجل اتخاذ قرار الاستثمار.

7. المعلومات المالية والمحاسبية للمنشأة أداة هامة في ترشيد قرار الاستثمار والتمويل لعدة أطراف داخل المؤسسة وخارجها وعلى رأسهم المستثمرون والدائنون.

اقتراحات الدراسة:

- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى المساهمين على أموالهم وكيفية إدارتها داخل المؤسسات وتقليل المخاطر التي يتعرضون لها نتيجة سوء الإدارة والتسيير.
- حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة، حيث يعتبر التقرير الشهري هو الأكثر أهمية يليه التقرير الربع سنوي ثم التقرير النصف سنوي ثم السنوي.

- لابد من العمل أكثر على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات .
- العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشق الوسائل المتاحة.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد زغدار، محمد سفير. (2009). خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية (IFRS/IAS). مجلة الباحث العدد 07.
- الخطيب، خالد. (2002). الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الفلسطينية في ظل معيار المحاسبي الدوري الأول. مجلة جامعة دمشق .
- السيد، أحمد. (1993). مدى أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري. مجلة البحوث التجارية حيران.
- الصبان. (1997). المراجعة مدخل علمي تطبيقي. الدار الجامعية للطباعة والتجليد.
- القاضي حسين وحمدان المامون. (2008). النظرية المحاسبية. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
- الملحم. (2003). معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي لمتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة، السعودية، دراسة ميدانية. المجلة العربي للمحاسبة.
- جربوع يوسف. (2002). مراجعة الحسابات المتقدمة وفقا لمعايير المراجعة الدولية، الطبعة الأولى، فبراير.
- حنان، رضوان. (1998). تطور الفكر المحاسبي، مدخل نظرية المحاسبة. مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- خديجة بلحياني ، عمارة ياسمينه. (2018). أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي (scf) دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير – وحدة المدية –. مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 01،، صفحة 15.
- خشارمة حسين. (2003). مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 17،
- زوينة بن فرج. (2007). الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية. مستجدات الألفية الثالثة، المؤسسة علي ضوء التحولات المحاسبية الدولية. جامعة عنابة.
- طه، عبد الجابر. (1999). الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية. جامعة الأزهر، العدد التاسع: مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.
- عبد الله واخرون. (2000). اصول المحاسبة. مركز الكتب الاردني. الأردن.
- عبد المنعم عطا العلول. (2005). دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظم الرقابة والمساءلة في الشركات العامة بقطاع غزة. تأليف رسالة ماجستير في . المحاسبة والتمويل. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

-عبير بيومي محمود محمد أمين. (2011). اثر تطبيق آليات حكومة الشركات على جودة القرار الاستثماري بسوق الأوراق المالية المصرية . تأليف رسالة ماجستير. جامعة القاهرة: كلية التجارة. الصفحات 88-90

-فايز زهدي الشلتوني. (2005). مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية للقوائم المالية المنشورة للمصارف الفلسطينية. تأليف رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل. فلسطين: الجامعة الإسلامية بغزة. صفحة 18

-ماجد إسماعيل أبو حمام. (2009). اثر تطبيق قواعد الحوكمة علي الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية علي الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. تأليف بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول علي ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعة الإسلامية، غزة. الصفحات ص 47-48.

-محمد المبروك أبو زيد. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. مصر: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

-محمد مطر. (2003). تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية. مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد 21 ، العدد الثاني، الصفحات 420-421.

-مصطفى السعدني. (2007). مدى ارتباط الشفافية و الإفصاح بالتقارير المالية و حوكمة الشركات. ملتقى: مهنة المحاسبة و المراجعة و التحديات المعاصرة.. دولة الإمارات العربية: جمعية المحاسب ومدققى الحسابات. صفحة 15.

-مطرواخرون. (1996). نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات. دار حنين للنشر والتوزيع.

-وادي مدحت. (2006). اثر التضخم علي الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، دراسة تحليلية تطبيقية..